

Distr.: General
12 December 2008

الجمعية العامة



Original: Arabic

الدورة الثالثة والستون

البند ٤٩ (ز) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية العاشرة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أوسان العود (اليمن)

أولاً - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال (انظر A/63/414، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ز) في الجلستين ٢٤ و ٣١، المعقودتين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/63/SR.24 و 31).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/63/L.18 و A/C.2/63/L.54

٢ - في الجلسة ٢٤ المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل أنتيغوا وبربودا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية العاشرة" (A/C.2/63/L.18)، نصه كما يلي:

* يصدر تقرير بشأن هذا البند في ثمانية أجزاء، تحت الرمز A/63/414 و Add-7.



”إن الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى قراراتها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ١٩٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٩٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

”وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تسلم بالحاجة إلى القيام بأنشطة بيئية أكثر كفاءة في منظومة الأمم المتحدة، وإذ تلاحظ ضرورة النظر في الخيارات الممكنة الكفيلة بالوفاء بتلك الحاجة،

”وإذ تأخذ في اعتبارها جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)،

”وإذ تعيد تأكيد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الرئيسية المختصة بالبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة، الذي ينبغي له أن يراعي، في نطاق ولايته، احتياجات التنمية المستدامة للبلدان النامية،

”وإذ تشدد على أن بناء قدرات البلدان النامية ودعمها تكنولوجيا في الميادين المتصلة بالبيئة عنصرا مهما في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

”وإذ تسلم بالحاجة إلى التعجيل بتنفيذ خطة بآلي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، بوسائل منها توفير موارد مالية إضافية لهذا الغرض،

”١ - تحيط علما بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية العاشرة وبالمقررات الواردة فيه؛

”٢ - ترحب بما يبذله برنامج الأمم المتحدة للبيئة من جهود متواصلة في تحويل التركيز من مجرد القيام بتسليم نواتج إلى القيام بإحراز نتائج في إطار ميزانيته وبرنامج عمله، وترحب أيضا، في هذا الصدد، بالاستراتيجية المتوسطة الأجل المستندة إلى النتائج للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ من أجل استخداماتها في صياغة الأطر الاستراتيجية وبرامج العمل وميزانيات الفترتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣؛

٣ - تؤكد الحاجة إلى مواصلة الدفع قدما بخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وتنفيذها تنفيذا تاما، وتهييب، في هذا الصدد، بالحكومات، وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يوسعهم توفير التمويل والمساعدة التقنية الضرورية أن يفعلوا ذلك، وتهييب أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل جهوده الرامية إلى التنفيذ التام لخطة بالي الاستراتيجية من خلال تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، استنادا إلى مزاياهم النسبية؛

٤ - تشدد على الحاجة إلى أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار ولايته، الإسهام في برامج التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، على جميع المستويات، وفي عمل لجنة التنمية المستدامة، مع مراعاة ولاية اللجنة؛

٥ - تسلم بأن الأزمات العالمية الحالية في مجالات الغذاء والطاقة والمالية فضلا عن تغير المناخ ستؤثر تأثيرا ضارا على التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد على ضرورة تعبئة موارد جديدة وإضافية لمواجهة جملة تحديات منها هذه التحديات؛

٦ - تشدد على الحاجة إلى مواصلة توطيد التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة، وترحب باستمرار المشاركة النشطة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق إدارة البيئة؛

٧ - تلاحظ الاستنتاجات الواردة في العدد الرابع من التوقعات البيئية العالمية: تسخير البيئة لأغراض التنمية، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي تشير إلى أن التردي البيئي الحالي يمثل تحديا خطيرا يهدد رخاء البشر والتنمية المستدامة؛

٨ - تسلم بالحاجة إلى تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حسبما أوصت به المشاورة الحكومية الدولية المعنية بتعزيز القاعدة العلمية للبرنامج، بما في ذلك تعزيز القدرة العلمية للبلدان النامية في مجال حماية البيئة، بوسائل منها توفير ما يكفي من الموارد المالية، وفي هذا الصدد، تشدد على أهمية الاستفادة من الخبرات المكتسبة من إعداد التقييمات البيئية العالمية المختلفة فضلا عن التطورات ذات الصلة الأخرى في هذا الميدان؛

”٩ - تكرر تأكيد الحاجة إلى وجود موارد مالية ثابتة وكافية يمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتبرز الحاجة إلى النظر، وفقاً لقرار الجمعية ٢٩٩٧ (د-٢٧)، في أن ترد بشكل كاف جميع التكاليف الإدارية والتنظيمية للبرنامج في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

”١٠ - تدعو الحكومات التي بوسعها أن تزيد مساهماتها في صندوق البيئة إلى القيام بذلك؛

”١١ - تشدد على أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يقي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات الضرورية بصورة فعالة إلى البرنامج وإلى سائر أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها في نيروبي؛

”١٢ - تقدر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، في إطار البند المعنون ’التنمية المستدامة‘، بندا فرعيا بعنوان ’تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين‘.

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٣١ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر مشروع قرار بعنوان ”تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية العاشرة“ (A/C.2/63/L.54)، قدمه نائب رئيس اللجنة، أندري ميتيلتسا (بيلاروس)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية عُقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.18.

٤ - وفي الجلسة نفسها، تلا أمين اللجنة بيانا عن الآثار المترتبة على مشروع القرار A/C.2/63/L.54 في الميزانية البرنامجية (انظر A/C.2/63/SR.31).

٥ - وفي الجلسة نفسها أدلى نائب الرئيس (بيلاروس) ببيان قام بعده ممثل ألمانيا بتصويب مشروع القرار شفويا.

٦ - وفي الجلسة ٣١ أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/63/L.54 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٨).

٧ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/63/L.54، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/63/L.18 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية العاشرة إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ١٩٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٩٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تشير أيضاً إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تسلم بالحاجة إلى القيام بأنشطة بيئية أكثر كفاءة في منظومة الأمم المتحدة،
وإذ تلاحظ ضرورة النظر في الخيارات الممكنة الكفيلة بالوفاء بتلك الحاجة، بوسائل منها
العملية التشاورية غير الرسمية الجارية بشأن الإطار المؤسسي لأنشطة الأمم المتحدة في
مجال البيئة،

وإذ تأخذ في اعتبارها جدول أعمال القرن ٢١^(٢) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة
العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٣)،

وإذ تعيد تأكيد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة
والهيئة الرئيسية المختصة بالبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة، الذي ينبغي له أن يراعي، في
نطاق ولايته، احتياجات التنمية المستدامة للبلدان النامية،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تشدد على أن بناء قدرات البلدان النامية ودعمها تكنولوجيا في الميادين المتصلة بالبيئة عنصران مهمان في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تسلم بالحاجة إلى التعجيل بتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات^(٤)، بوسائل منها توفير موارد مالية إضافية لهذا الغرض،

١ - تحيط علما بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية العاشرة^(٥) وبالمقررات الواردة فيه^(٦)؛

٢ - ترحب بالجهود التي يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بذلها لتحويل بؤرة الاهتمام من تنفيذ النواتج إلى تحقيق النتائج في حدود ميزانيته وبرنامج عمله، وترحب أيضا في هذا الصدد بالاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ التي تستند إلى النتائج وتحدد ستة مجالات من مجالات العمل المواضيعية الشاملة ذات الأولوية ومختلف وسائل التنفيذ باعتبار ذلك سبيلا لتعزيز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع مراعاة كافة أحكام المقررات الصادرة عن مجلس إدارة برنامج البيئة، وتدعو في هذا الصدد المنظمات الشريكة إلى التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٣ - تؤكد الحاجة إلى مواصلة الدفع قدما بخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات^(٤) وتنفيذها تنفيذا تاما، وتهيب، في هذا الصدد، بالحكومات، وأصحاب المصلحة الآخرين الذين بوسعهم توفير التمويل والمساعدة التقنية الضروريين أن يفعلوا ذلك، وترحب بما توليه الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ من اهتمام خاص لتعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات؛

٤ - تسلم بما أحرز من تقدم حتى الآن في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية^(٧)، وبخاصة من خلال برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي^(٨)، وتدعو الحكومات والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي والمنظمات الحكومية الدولية

(٤) UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/63/25).

(٦) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٧) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الأولى (SAICM/ICCM.1/7)، المرفقات من الأول إلى الثالث.

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/62/25)، المرفق الأول، المقرر ٣/٢٤.

والمنظمات غير الحكومية إلى أن تشارك بنشاط وأن تتعاون عن كثب من أجل دعم أنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوسائل منها توفير الموارد الكافية؛

٥ - تسلم أيضا بالتحديات العالمية التي يشكلها الزئبق، وترحب في هذا الصدد بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للزئبق الذي أنشأه مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين^(٩) لاستعراض وتقييم الخيارات المتعلقة بتعزيز التدابير الطوعية والصكوك القانونية الدولية الجديدة أو القائمة، وتلاحظ أن مجلس الإدارة سينظر في دورته العادية الخامسة والعشرين في نتائج عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص؛

٦ - تشدد على الحاجة إلى أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار ولايته، الإسهام في برامج التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(١٠) وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(١١)، على جميع المستويات، وفي عمل لجنة التنمية المستدامة، مع مراعاة ولاية اللجنة؛

٧ - تلاحظ أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد شدد في دورته الاستثنائية العاشرة على ضرورة التنفيذ الكامل لمقرره د-١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية^(١٢)، وتلاحظ أيضا المناقشات المستمرة المقرر عقدها في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة؛

٨ - تسلم بأن الأزمات العالمية الراهنة يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد على ضرورة حشد التمويل الكافي للتصدي للجوانب البيئية لتلك الأزمات، وتحيط علما بالمقترح الذي قدمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عقب إجراء مشاورات مع مكتب مجلس الإدارة ولجنة الممثلين الدائمين، بجعل موضوع "الأزمة العالمية: الفوضى الوطنية" أحد مواضيع المشاورات الوزارية المقرر عقدها في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة؛

٩ - تشدد على الحاجة إلى مواصلة توطيد التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون بين

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/57/25)، المرفق الأول.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وترحب بالمشاركة الفعالة المستمرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق إدارة البيئة؛

١٠ - **تلاحظ** الاستنتاجات الواردة في العدد الرابع من التوقعات البيئية العالمية: تسخير البيئة لأغراض التنمية^(١١)، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهي الاستنتاجات التي تشير إلى أن الترددي البيئي الحالي يمثل تحديا خطيرا يهدد رفاهية الإنسان والتنمية المستدامة، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء ظهور أدلة على حدوث تغيرات بيئية غير مسبقة على جميع المستويات، بما في ذلك إمكان حدوث تغيرات لا سبيل إلى إزالتها مع ما قد تنطوي عليه من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للفئات الفقيرة والمستضعفة في المجتمع؛

١١ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حسبما أوصت به المشاورة الحكومية الدولية المعنية بتعزيز القاعدة العلمية للبرنامج، بما في ذلك تعزيز القدرات العلمية للبلدان النامية في مجال حماية البيئة، بوسائل منها توفير ما يكفي من الموارد المالية، وتشدد في هذا الصدد، على أهمية الاستفادة من الخبرات المكتسبة من إعداد التقييمات البيئية العالمية المختلفة فضلا عن التطورات ذات الصلة الأخرى في هذا الميدان؛

١٢ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى وجود موارد مالية ثابتة وكافية يمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتبرز الحاجة إلى النظر، وفقا لقرار الجمعية ٢٩٩٧ (د-٢٧)، في أن ترد بشكل كاف جميع التكاليف الإدارية والتنظيمية للبرنامج في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

١٣ - **تدعو** الحكومات التي بوسعها أن تزيد مساهماتها في صندوق البيئة إلى القيام بذلك؛

١٤ - **تشدد** على أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يقيي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات الضرورية بصورة فعالة إلى البرنامج وإلى سائر أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها في نيروبي؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، بندا فرعيا بعنوان "تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين".

(١١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.III.D.19.